في التقرير نصف السنوي للأمانة العامة لاتحاد غرف تجارة وصناعة دول مجلس التعاون

4,4٪ معدل التضخم في الكويت.. و983 مليار دولار الناتج المحلي لدول «التعاون»

تقارير

طالب التقرير نصف السنوي للأمانة العامة لاتحاد غرف تجارة وصناعة دول مجلس التعاون الخليجي دول المجلس بالاستمرار في برامجها الرامية لتأسيس الاتحاد النقدي ومعالجة جميع معوقات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة نظرا لتأثيراتها البالغة على مستقبل تكاملها الاقتصادي واستمرار برامج التنمية ومواجهة التحديات العالمية.

وقال التقرير إن النمو الاقتصادي العالمي المتوقع بعد انتهاء تداعيات الأزمة المالية العالمية سوف يعطي قوة دفع قوية للقطاع الخاص، مشيرا إلى أن قيام دول المجلس بتبني خطط إنقاذ اقتصادي محفزة وكذلك إحداث استقرار أكبر في سياساتها الاقتصادية الكلية خاصة على صعيد الأسعار من خلال مرونة سعر الصرف سوف يمنحان القطاع الخاص ثقة اكبر في تنمية حصته من الناتج الإجمالي غير النفطي. وأضاف التقرير أن القطاع الخاص يحتاج أيضا إلى إضفاء مرونة اكبر على أسواق العمل، وتوفير العمالة الماهرة من خلال جملة إصلاحات بسوق العمل يجب الأخذ بتنفيذها في العديد من دول المجلس الرامية للاستثمار بمبالغ كبيرة في التنمية البشرية، وهي خطوة هامة ومطلوبة لاعتماد القطاع الخاص بصورة أكبر على العمالة الوطنية وتخفيف اعتماده على العمالة الوافدة.

اقتصادات دول المجلس

قدم التقرير مخلص عام حول أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي 983 مليار دولار عام 2010، بنسبة نمو قدرها 4,4٪ بالمقارنة مع العام 2009، وشدد التقرير على أن المؤشرات توضح أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في طريقها للعودة للنمو القوي بفضل زيادة أسعار النفط، وتنامي أنشطة الإنتاج والتصدير وتوسع الإنفاق الحكومي. وبين التقرير ان دول مجلس التعاون الخليجي تلعب دورا حيويا في استقرار أسواق النفط العالمية، وتمتلك دول المجلس 40٪ من الاحتياطيات النفطية المكتشفة و23٪ من احتياطيات الغاز العالمية. وتسهم دول المجلس في استقرار أسواق النفط كونها تعتبر أكبر مصدر للنفط وبنسبة 25٪ من إجمالي الصادرات العالمية. وأشار التقرير الى أن أسواق الأسهم الخليجية تجاوزت الربع الأول من العام الحالي محققة مكاسب متفاوتة، تصدرها السوق السعودي، وأسهمت العديد من العوامل في هذا الصعود أبرزها ارتفاع أسعار النفط وتحسن أداء الاقتصاد الكلي، عدا عن جاذبية أسعار أسهم معظم الشركات المدرجة التي سجلت أرباحها نموا مقبولا في الربع الأخير من العام المنصرم، وبين التقرير أن القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية خلال الربع الأول من 2010 بلغت 761,08 مليار دولار.

سوق العمل

وقال التقرير إن احتياجات سوق العمل في دول المجلس ستنمو بصورة كبيرة في السنوات المقبلة، وذلك بفعل النمو المتوقع للاقتصادات الخليجية، وسيزداد الطلب على الأيدي العاملة المؤهلة خصوصا، سواء من المواطنين الخليجيين أو الوافدين، كما ستزداد ضغوط منظمات العمل الدولية، ما يتطلب إيجاد قوانين مرنة تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف، في الوقت الذي تستجيب فيه لالتزامات عضوية دول المجلس في منظمة العمل الدولية وفي منظمة التجارة العالمية التي أخذت تلعب دورا متناميا في هذا الصدد على المستوى الدولي.

السياسات المالية والنقدية

وحول السياسات المالية والنقدية، أشار التقرير إلى حرص حكومات دول مجلس التعاون الخليجي طوال السنوات الماضية على اتباع سياسات تهدف إلى تشجيع النمو الاقتصادي، وقد ساعدتها في ذلك أسعار النفط المرتفعة جدا، التي سمحت بتسجيل فائض مالي كبير حتى في ظل زيادة الإنفاق، ومع ذلك ساهمت إستراتيجية النمو السريع في بعض البلدان في خلق ضغوط تضخمية كبيرة، ومما ضاعف من هذه الضغوط ربط عملات المنطقة بسعر تحويل ثابت إلى الدولار.

ومع أنها تبذل جهودا متواصلة لمعالجة المشاكل الهيكلية، مثل أسواق العمل غير المرنة والدعم الكبير لأسعار السلع وعدم كفاءة معايير الحوكمة الإدارية في الشركات، إلا أن تلك المشاكل ما زالت قائمة.

وأوضح التقرير أن حجم إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي سوف يظل خلال العام 2010 يعتمد على عاملين رئيسيين،الأول هو سعر التعادل لسعر النفط لكل دولة خليجية، أما العامل الثاني فهو الأرصدة المالية الفائضة بما في ذلك الموجودات الأجنبية التي تراكمت عبر السنوات السابقة والتي تقدر بنحو 1,5 تريليون دولار.

الاستثمارات الأجنبية

ويتوقع التقرير أن يرتفع صافي التدفقات الاستثمارية لدول المجلس من 48 مليار دولار عام 2009إلى 66,4 مليار دولار عام 2010 ثم إلى 81,3 مليار دولار عام 2011، وستأتي معظم التدفقات الاستثمارية من استثمارات الملكية الخاصة حيث يتوقع ان ترتفع من 50,7 مليار دولار عام 2009 إلى 55,9 مليار دولار عام 2010 ثم إلى 68 مليار دولار عام 2011.

والملاحظ أن معظم هذه الاستثمارات ستكون استثمارات مباشرة بقيمة 52,2 مليار دولار عام 2010 و61,5 مليار دولار عام 2011 في حين ان الاستثمارات عبر المحافظ الاستثمارية لن تتجاوز 3,7 مليارات دولار عام 2010 و6,4 مليارات دولار عام 2011.

أما عن السياسات الهيكلية فقال التقرير إن البيانات الصادرة حديثا أظهرت أن حجم المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي سوف تنخفض إلى نحو تريليوني دولار عام 2010 بالمقارنة مع 2,1 تريليون دولار عام 2009 و2,4 تريليون دولار عام 2008.

وقال التقرير إن القطاع الخاص الخليجي يسعى في الوقت الراهن لاتخاذ تدابير ملائمة شأنها إنهاء تداعيات الأزمة العالمية خاصة أنها تزامنت مع تقلص فرص الأعمال وزيادة حدة المنافسة الخارجية.

وأوضح تقرير الأمانة العامة للاتحاد أن الحكومات الخليجية يجب عليها مواصلة تنفيذ برامج التحفيز الاقتصادي بهدف مساعدة القطاع الخاص على مواجهة التحديات الراهنة بحيث تركز هذه الخطة على توفير ضمانات جزئية للبنوك مقابل توفير التسهيلات للقطاع الخاص، كما أن الحكومات يمكنها أيضا أن تدعم الشركات التي تواجه مشكلات صعبة بسبب نقص فرص الحصول على التمويل اللازم بسبب طبيعة الأوضاع السائدة في القطاع المالي، بشرط التأكد من احتمال استمرار تلك الشركات على المدى الطويل من خلال جهود إعادة هيكلتها لضمان استمرارها، ومن خلال تقديم الضمانات الحكومية للائتمان الممنوح لتلك الشركات، مما يساعد على جهود إعادة الهيكلة.

برامج الإنفاق

ورأى التقرير أن حكومات دول الخليج عليها ألا تخفض برامج الإنفاق الحالية بسبب الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية، بل على العكس من ذلك لابد من اتباع سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية من خلال زيادة الإنفاق في وقت ميل النشاط الاقتصادي نحو الانحسار، أي أن الإبقاء على مستوى الإنفاق مرتفعا يعد أمرا أساسيا في هذه المرحلة. كذلك عليها العمل على استمرار جميع مشاريع الاستثمار والصيانة، وعدم تأخير تلك المشاريع بسبب انخفاض الإيرادات، ويمكن في أسوأ الحالات التركيز على المشاريع الاستثمارية الحيوية ذات الروابط الخارجية القوية في الاقتصاد الوطني.

التصدي للأزمة المالية

وقال التقرير ان الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالميين يستدعيان تكاتف جميع الجهود الحكومية والأهلية من أجل مجابهتها، والتخفيف من آثارهما المتوقعة على اقتصاديات دول المجلس، مبينا أن القطاع الخاص الخليجي يشكل في الوقت الراهن محورا أساسيا في تقرير مستقبل اقتصاديات دول المجلس، فهو يسهم في إنجاح البرامج والخطط التنموية التي تضعها الحكومات الخليجية، حيث تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي أن القطاع الخاص الخليجي لعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي لدول المجلس عبر السنوات الماضية.

وبين التقرير أنه بات واضحا الآن وبعد مرور أكثر من عام على الأزمة العالمية، أن مصدر التهديد الرئيسي لتعافي اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هو القطاع المصرفي في هذه الدول، خصوصا بعد تحسن أسعار النفط وعودة الإيرادات النفطية الى مستويات تغطي برامج الإنفاق الحكومي، مع توقع بلوغ متوسط سعر النفط 80 دولارا للبرميل خلال العام 2010.

وأوضح التقرير أن الأزمة العالمية أدت إلى انخفاض أسعار معظم السلع والمواد الخام في 2009، ومنها السلع الغذائية والمواد الإنشائية وأدت بدورها الى تراجع معدل التضخم المستورد، ومكنت البنوك المركزية من الاستجابة إلى الأولويات المستجدة.

وتوقع التقرير أن تساهم سياسات الإنفاق المعتدلة ووجود عرض في المواد والسكن علاوة على تراجع الأسعار عالميا في بروز معدلات تضخم معتدلة في دول المجلس عام 2010، حيث تبلغ 4,9٪ في السعودية و0,8٪ في الإمارات و4,4٪ في الكويت و0,4٪ في قطر و3,4٪ في عمان و2,8٪ في البحرين.

وبين التقرير أن الأزمة المالية كشفت عن بعض أوجه القصور في القطاع المالي في المنطقة، أبرزها ضعف نظم إدارة المخاطر والإفراط في الرفع المالي للمؤسسات، وفي المرحلة المقبلة سوف تظل التدابير الرامية إلى تقوية التنظيم والرقابة الماليين عنصرا بالغ الأهمية.حيث سيكون مواصلة الإنفاق العام على البنية التحتية والتنمية الاجتماعية عنصرا أساسيا للمساعدة على تحقيق إمكانات هذه الاقتصاديات، وسيتعين على الحكومات أيضا الشروع في وضع استراتيجيات لسحب دعم السيولة الاستثنائي الذي قدمته أثناء الأزمة لتخفيف حدة آثارها

مطالبات بالاستمرار في تطبيق البرامج الزمنية لتأسيس الاتحاد النقدي والسوق الخليجية المشتركة للخروج من تداعيات الأزمة

1,5 تريليون دولار إجمالي الفائض في دول الخليج تدفع الإنفاق العام لها للاستقرار خلال العام الحالي

معدلات تضخم معتدلة في دول الخليج خلال 2010

تنفيذ خطة عمل «الأمانة»

وتحدث التقرير عن مواصلة الأمانة العامة للاتحاد خلال النصف الأول من العام 2010 نشاطها لتنفيذ خطة العمل التي تم وضعها في بداية الدورة الخامسة عشرة التي امتدت منذ فبراير 2008م وحتى فبراير 2010. وأشار التقرير أن النصف الأول من هذا العام شهد تنظيم العديد من الأنشطة والبرامج أهمها احتفال الاتحاد بمناسبة مرور 30 عاما على تأسيسه وذلك خلال الأسبوع الأول من شهر أبريل في العاصمة القطرية الدوحة تحت رعاية صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بحضور ضيف الشرف الرئيس اللبناني ميشال سليمان، والذي تزامن معه المنتدى الخليجي الحدث الأبرز من نوعه في المنطقة تحت رعاية وحضور الشيخ حمد بن جاسم بن فلاح آل ثاني رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر بحضور وزراء التجارة والصناعة ورؤساء غرف دول مجلس التعاون الخليجي ورؤساء الغرف العربية والإسلامية والغرف العربية الأجنبية المشتركة وأصحاب الأعمال من رجال وسيدات الأعمال من مختلف الجنسيات وحضور دولي كثيف من المشاركين من اتحاد الغرف الأوروبية وتركيا والصين وأوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

«بوز آند كومباني»: البطالة العالية بين الخليجيين تدعو لوضع قانون شامل للعمل المرن

أشار التقرير الصادر عن شركة بوز آند كومباني إلى أن تطبيق مفهوم العمل المرن في دول مجلس التعاون الخليجي سيحسن من معدلات العمالة مطالبا بوضع إطار قانوني شامل للعمل المرن في دول مجلس التعاون الخليجي لزيادة فاعلية أسواق العمل عن طريق تحفيز مشاركة أكبر من العمال المنتمين إلى الفئات الأقل حضورا، الأمر الذي يساهم في الحد من البطالة وزيادة رشاقة الأعمال بشكل عام. وتتطلب هذه العملية تحليلا معمقا لقوانين العمل السارية للتأكد من أن الإصلاحات ستخلق حوافز كافية لكل من أرباب العمل والموظفين المحتملين للانخراط في ترتيبات العمل المرن.

وقال التقرير ان فائدة هذه الإصلاحات ستشعر بها المجموعات السكانية - خصوصا النساء من المواطنات والوافدات، البالغين الشباب، والمتقدمين في السن - التي يتجاهلها أرباب العمل في الوقت الراهن.

ولا شك في أن سوق عمل أكثر مرونة سيساعد الشركات في تحسين قدرتها على المنافسة والنجاح، خصوصا الشركات التي تخضع للتغيرات الدورية والموسمية على صعيد الطلب. وعلى الرغم من أن قوانين العمل في دول مجلس التعاون الخليجي توفر مرونة كبيرة لأرباب العمل، فإنها تغفل تنظيم ترتيبات العمل بدوام جزئي أو مؤقت، الأمر الذي يجعل عقودا من هذا النوع صعبة ومكلفة أو غير عملية. وتؤدي هذه الثغرة إلى إعاقة التنافسية الاقتصادية للمنطقة في 3 مجالات أساسية: معدل مشاركة العمالة، معدل تشغيل العمالة، ورشاقة الشركات عموما. وتستطيع دول مجلس التعاون الخليجي أن تعالج هذه المسائل جزئيا عبر اعتماد قوانين وسياسات جديدة تعزز ترتيبات العمل المرن، كما تعمل هذه الدول في الوقت نفسه على تعزيز مرونتها الاقتصادية في مواجهة أي ركود مستقبلي.

وفي تساؤل عن مفهوم العمل المرن، أوضح التقرير أن العمل المرن يحقق 3 فوائد رئيسية للاقتصاد الكلي متمثلة في: زيادة المشاركة الإجمالية للعمالة وخفض البطالة وزيادة رشاقة الأعمال بوجه عام.

وأشار الشريك في «بوز آند كومباني» شكرالله حداد في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يبلغ معدل مشاركة القوى العاملة نحو 50٪ - أقل بكثير من معدل 70٪ في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - إلى انه يمكن لأربعة قطاعات سكانية رئيسية الاستفادة من ترتيبات العمل المرن: المواطنين الملازمين لمنازلهم، زوجات العمال الوافدين، الطلاب، والمتقاعدين». وأضاف التقرير أن نسبة مشاركة القوى العاملة النسائية في دول مجلس التعاون الخليجي من أدنى النسب العالمية. فمعدل مشاركة القوى العاملة النسائية في المنطقة، يقل عن المعدلات العالمية البالغة 55٪. ومن أصل 8 ملايين إلى 9 ملايين امرأة تقريبا في سن العمل في مجلس التعاون الخليجي، لا يملك أكثر من الثلث موقعا مهنيا ثابتا. تبلغ معدلات عمل النساء المواطنات في المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر حوالي 12٪ و28٪ و35٪، على التوالي.

وفي بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، مثل الإمارات وقطر، هناك عدد كبير من الوافدين الذين لا يعملون. وهؤلاء يكونون عادة مكفولين من الزوجات أو الأزواج، وهم ممنوعون قانونيا من القيام بأي نشاطات ذات أجر إلا إذا قاموا بعملية نقل للكفالة إلى رب عمل يوظفهم بدوام كامل. وهذا الأمر قد يكون في بعض الحالات طويلا أو مرهقا، ولا يشمل خيارات العمل بدوام جزئي. ولحسن الحظ أنه «في بعض دول المنطقة، أصبح أسهل على هؤلاء الوافدين غير العاملين دخول سوق العمل».

والغالبية العظمى من الطلاب في دول مجلس التعاون الخليجي لا تستطيع الجمع بين الدراسة والعمل بدوام كامل ولكن ترتيبات العمل المرن قد تكون جذابة لهم.

ويملك المتقاعدون في أحيان كثيرة مهارات حديثة وخبرات يطلبها أرباب العمل، ولكن قواعد العمل في دول مجلس التعاون الخليجي تحد من قدرتهم على العمل بعد التقاعد.

وقال التقرير إن قوانين العمل التقليدية الضرورية لحماية حقوق العمال مثل لوائح ظروف العمل (مثل أيام الراحة الإلزامية، ساعات العمل المحددة)، والمساهمات الإلزامية في البرامج الاجتماعية (مثل مساهمات التقاعد أو البطالة)، أو برامج الحماية من التسريح (مثل قواعد التسريح، صفقات التسريح) تزيد كلفة العمالة. ومع ارتفاع تكاليف العمالة، تميل الشركات إلى تركيز التوظيف والتعاقد مع العاملين المجربين من ذوي الخبرة، وبالتالي تهميش مجموعات سكانية معينة، خاصة العمال الشباب والمتقدمين في السن. وأضاف التقرير إن حصة الشباب من البطالة بين المواطنين في المنطقة عالية بشكل غير متناسب: على سبيل المثال، في عام 2008 كان 46٪ من العاطلين عن العمل في المملكة العربية السعودية من الشباب، في حين أنهم يشكلون 12٪ فقط من مجموع القوى العاملة. وفي قطر 62٪ والإمارات 40٪ من العاطلين عن العمل هم من الشباب. وقد أثبت العمل المرن في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية جدواه للشركات والاقتصاد عموما.

وأشار التقرير إلى أن العمل المرن يساعد الشركات في الاحتفاظ برشاقتها وقدرتها على الحركة عبر تزويدها بالأدوات اللازمة للتجاوب بسلاسة مع ما تفرضه الدورات الاقتصادية.

ويعني خيار توظيف الناس لفترات محددة أن الشركات قادرة على تكييف قواها العاملة مع دورة الأعمال التجارية، بحيث توظف قوة عاملة موقتة خلال فترات الذروة، والتغيير بسهولة عندما لا تعود هناك حاجة إلى العمال.

في الواقع، يبدو أن ترتيبات العمل بدوام جزئي ترتبط بشكل كبير بتعزيز القدرة التنافسية وفق قياس المؤشر العالمي للتنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

في التقرير السنوي الصادر عن «ميريل لينش» و«كابجيميني»

ارتفاع ثروات أثرياء آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 30,9٪ بالغة 9,7 تريليونات دولار

أكد التقرير السنوي الخامس لمنطقة آسيا المحيط الهادئ 2010 الذي صدر أمس عن ميريل لينش لإدارة الثروات العالمية وكابجيميني، أن أعداد أثرياء دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ ارتفعت بنسبة 25,8٪ لتبلغ 3 ملايين ثري عام 2009 وتناهز للمرة الأولى أعداد نظرائهم في أوروبا.

كما ارتفعت قيمة ثروات أثرياء دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 30,9٪ لتبلغ 9,7 تريليونات دولار عام 2009، لتعوض الخسائر التي تكبدتها عام 2008 وتتجاوز قيمة ثروات أثرياء أوروبا عام 2009. وبينما ارتفع عدد كبار أثرياء دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 36,7٪ ليبلغ 19,600 ثري، ارتفعت قيمة ثروات كبار أثرياء نفس المنطقة بنسبة 42,6٪ عام 2009.

وفي سياق تعقيبه على نتائج التقرير، قال الرئيس الانتقالي لدائرة إدارة ثروات منطقة آسيا والمحيط الهادئ في ميريل لينش لإدارة الثروات العالمية ويلسون سو: «أصبح عدد الأثرياء في دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ يناهز للمرة الأولى عدد نظرائهم في أوروبا، ما يؤكد مدى قوة آفاق النمو الاقتصادي للمنطقة بقيادة الصين والهند تتبعهما اليابان التي تبقى سوقا مهما. ويحفل اقتصاد المنطقة بالكثير من الامكانيات الواعدة وفرص النمو، ويشكل بالتالي محور اهتمام استراتيجي كبير من قبل جميع شركات إدارة الثروات العاملة على المستوى العالمي».

وقد استحوذت الدول الثلاث الكبرى وهي اليابان والصين وأستراليا على 76,1٪ من أعداد أثرياء دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ و70٪ من ثرواتهم عام 2009. واستحوذت اليابان والصين وحدهما على 70,4٪ من أعداد أولئك الأثرياء و64,6٪ من ثرواتهم في نفس العام، ارتفاعا من 51,8٪ و62,8٪ على التوالي مقارنة بعام 2008.

وتتصدر اليابان أعداد وثروات أثرياء المنطقة من دون منازع، حيث استحوذت بمفردها على 54,6٪ من أعداد أثرياء منطقة آسيا والمحيط الهادئ و40,3٪ من ثرواتهم عام 2009، رغم تخلف معدلات النمو في اليابان عن الأسواق الأخرى بسبب تباطؤ نمو اقتصادها الكلي والضعف النسبي لأداء أسواق الأسهم فيها.

وحافظت الصين على مرتبة ثاني أكبر قاعدة للأثرياء في المنطقة، ورابع أكثر قاعدة للأثرياء في العالم حيث وصل عدد الأثرياء في الصين إلى 477,000 ثري بزيادة 31,0٪ مقارنة مع العام السابق.

من ناحيته، قال المدير التنفيذي لدائرة الخدمات المالية العالمية في شركة كابجيميني برتراند لافايسيير «أثبتت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أنها الأكثر مرونة خلال الأزمات الاقتصادية. من المتوقع أن يتجاوز إجمالي معدل النمو الاقتصادي للمنطقة المعدل العالمي عامي 2010 و2011، لأن ارتفاع الطلب الاستهلاكي الداخلي والتجارة الإقليمية سوف يعوضان أي استمرار محتمل لضعف صادرات دول المنطقة إلى الدول الغنية».

قفزة كبرى

وشهدت هونغ كونغ أكبر قفزة في أعداد الأثرياء فيها، حيث ارتفع عددهم بنسبة 104,4٪ ليبلغ 76,000 ثري عام 2009، إلا أن تلك القفزة لم تفلح رغم ضخامتها في إعادة أعداد أثرياء هونغ كونغ إلى مستوياتها عام 2008.

ورغم تحقيق مكاسب كبيرة في محركات الثروة في السوق الرئيسي وخاصة الأسهم والعقارات، مازال عدد الأثرياء في هونغ كونغ في نهاية عام 2009 يشكل ما نسبته 79٪ فقط من عدد الأثرياء في عام 2007.

وشهدت الهند بدورها قفزة في أعداد وثروات أثريائها وبنسبة 50,9٪ و53,8٪ على التوالي في عام 2009. وأسهم انتعاش أسواق الأسهم والقوة الكامنة للاقتصاد الهندي في تحقيق هذه القفزة، ما أتاح العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة في عدد وثروات الأثرياء الهنود.

ومن المتوقع أن يؤدي تسارع النمو الاقتصادي وتحسن ظروف عمل الشركات إلى نمو شريحة الأثرياء في الهرم الاقتصادي في دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث يشكل تملك الشركات والدخل المتحصل منها ما نسبته 73٪ من ثروات أثرياء دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ باستثناء اليابان.

سوقا الأسهم والعقارات

وفي عام 2009، عوضت أسواق الأسهم والعقارات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ باعتبارها المحركات الرئيسية لتكوين الثروات، الكثير من الخسائر الفادحة التي تكبدتها عام 2008. واختتم مستثمرو دول المنطقة عام 2009 باستثمار 27٪ من أصولهم في الأسهم بارتفاع معقول عن نسبة 23٪ استثمروها فيها عام 2008، حيث أدت عودتهم إلى أسواق الأسهم إلى ارتفاع أسعارها وقيمة أصولهم منها بالتالي، خاصة في الأسواق الصاعدة. من ناحيتها، ناهزت حصة الأصول العقارية حصة الأسهم في استثمارات أثرياء دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لترتفع من 22 إلى 26٪، ما أسهم في انتعاش أسعار الأصول العقارية في أكبر أسواق المنطقة. وأدى هذا التطور إلى عودة مخصصات الاستثمار العقاري إلى مستويات ما قبل الأزمة، وعكس اتجاه المستثمرين الهاربين من تلك الأصول نتيجة الأزمة إلى الاستثمار في أصول نقدية.

وبينما انخفضت الحصة التي خصصها أثرياء دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ للأدوات الاستثمارية النقدية من 29٪ عام 2008 إلى 22٪ عام 2009، ظلت نسبة أدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت عند نسبة 20٪ من دون تغيير عن نسبتها عام 2008. وإضافة إلى ذلك، واصل أثرياء دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ التركيز على الاستثمار في دول منطقتهم بصورة رئيسية عام 2009، رغم ارتفاع نسبة استثماراتهم خارج منطقتهم من 33٪ عام 2008 إلى 36٪ عام 2009.

ولدى استشرافنا آفاق المستقبل، نتوقع ارتفاع مخصصات أثرياء دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ للاستثمار في الأسهم والأدوات ذات الدخل الثابت خلال عام 2011، بينما نتوقع انخفاض مخصصاتهم للاستثمار في الأصول النقدية والعقارية نسبيا، في سياق سعيهم إلى إعادة موازنة محافظهم الاستثمارية. كما نتوقع انخفاض مخصصاتهم للاستثمار في منطقتهم نظرا لسعيهم للاستفادة من العائدات والفرص المتاحة في أسواق أخرى، خاصة في الأسواق الصاعدة لأميركا اللاتينية وافريقيا.

وعلى غرار نظرائهم في سائر مناطق العالم، اضطر أثرياء دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ لإعادة تقييم أهدافهم واستراتيجياتهم ومخصصاتهم ومخاطرهم الاستثمارية في أعقاب الأزمة المالية، ولكنهم ظلوا حذرين رغم استعادة الأسواق بعض عافيتها المالية وبروز آفاق إيجابية لاقتصادات المنطقة.